AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي

NAPC

المركز الوطني للسياسات الزراعية

ورقة عمل رقم 40

أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل

محمود ببيلي

هاجر بغاصة

قسم السياسات التجارية
المركز الوطني للسياسات الزراعية

تموز 2008

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

التعاون الإيطالي

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

الفهرس

الفصل الأول – مقدمة تاريخية ونظرة عامة عن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى 1
1-1 مقدمة 1
2-1 اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى : الأهداف و المؤشرات 3
3-1 أهداف هذه الورقة 4
4-1 اتفاقية منطقة لتجارة العربية الكبرى والأساس الذي اعتمدت عليه 5
5-1 الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 6
6-1 الأهداف العامة للاتفاقية: 6
7-1 دراسة التجارة البينية العامة 7
8-1 ملامح عن التجارة العربية البينية 10
الفصل الثاني.-. متابعة أثر التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سورية والدول الأعضاء 15
1-2 ملامح التجارة السورية بعد السنة الأولى من التطبيق الكامل 15
2-2 تدفق التجارة السورية إلى العالم: الزراعية و غير الزراعية، الصادرات و الواردات (مليون ليرة سورية) .. 16
3-2 تطور التجارة السورية البينية مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17
4-2 أهم الشركاء التجاريين لسورية في التجارة الزراعية البينية 21
مشاكل GAFTA 23
الموديل الاقتصادي 27
نتائج التحليل الاقتصادي لدراسة عبيدين وبيردي 29
استنتاجات 30
مقترحات 31
الموقف التنفيذي الحالي 32
الاستثناءات: 33
قواعد المنشأ 33

الفصل الأول ـ مقدمة تاريخية ونظرة عامة عن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

1-1 مقدمة

رغم المحاولات العديدة خلال الخمسين عاماً الماضية للدول العربية باتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي فقد بقي هذا الأخير محدوداً جداً. تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية و اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية، دخلت الدول العربية في اتفاقيات تجارة حرة مع بعضها البعض، وفي أغلب الحالات كانت مذكرات التجارة الثنائية أو الإقليمية مدفوعة باهتمامات سياسية، ولكن هذه الاتفاقيات عادة تعاني من محدودية مساحة عملها[1] ومن ضحالة العمق[2] ومن قواعد منشأ تثبيطية تقوم بالحد من فعالية انفتاح الأسواق. وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980. وفيما يلي لائحة بأهم اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي التي كانت قبل غافتا:

- اتفاقية تسهيل التجارة البينية والحدودية الموقعة في العام 1953 وتتضمن دخولاً حراً للسلع الزراعية وتخفيض 25% لتعرفة السلع الصناعية
- اتفاقية نقل الاستثمارات وتثبيت المدفوعات في العام 1953
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في العام 1957
- اتفاقية السوق العربية المشتركة في العام 1964 والتي هدفت إلى تشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على جميع سلع الدول العربية بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال
- اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية في العام 1981.

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة أهمها عدم توفر الإرادة السياسية للتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي

[1] ـ كلا قطاعي الزراعة والخدمات هما قطاعان حاسمان للدول العربية وهما مستثنيان بشكل كبير
[2] ـ العوائق التقنية التجارية لم تتلاشى بسبب اختلاف المتطلبات التنظيمية والحاجة إلى فحص مزدوج لها)

العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية ، وكذلك اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات

الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية والتي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول. وبالمقابل فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية بين عدد من الدول انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 و مجلس التعاون العربي عام 1988 واتحاد دول المغرب العربي عام 1989.

تغير الوضع في التسعينات عندما بدأت أغلب الدول العربية عمليات التحرير التجاري الإقليمي والثنائي. كما شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة نتج عنها مظاهر جديدة حيث رسخت التجارة العالمية مبادئها من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) بغرض تحرير وتعزيز التبادل التجاري. وفي الواقع فإن عدداً كبيراً من الدول العربية قد انضم إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو نسختها السابقة (الغات) منذ العام 1990 وما بعدها ومنها تونس في العام 1990 الإمارات وقطر في العام 1996 الأردن وعمان في العام 2000 السعودية في العام 2005. وفي نفس الوقت كان هناك تزايد كبير في الاتفاقيات التجارية الثنائية ففي العام 1990 وقعت مصر اتفاقية تجارة حرة مع ليبيا وسوريا ومع تونس ولبنان والأردن في العام 1998 ومع العراق في العام 2001 كما وقع الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في العام 2002 أما مصر فمع كل من تركيا والولايات المتحدة في العام 2006. استثنت الاتفاقيات في منظمة التجارة العالمية التكتلات الاقتصادية من تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية وشكلت منطقة التجارة الحرة الخطوة الأولى لتشكيل مثل هذه التكتلات حيث تم إزالة كل القيود الكمية والرسوم الجمركية على السلع بين الدول العربية الأعضاء، وأعطيت كل الدول الحق في المحافظة على تعرفتها الجمركية مقابل الدول الأخرى خارج التكتل التجاري.

قواعد منظمة التجارة حول الاتفاقيات: من حيث المبدأ تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية مخالفة لقواعد عدم التمييز الخاصة بمنظمة التجارة العالمية إلا أن المادة 24 من الغات وكذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية (1994) تمنحان الاتفاقيات التجارية الإقليمية استثناء من هذه القواعد بشرط احترام بعض الشروط كأن تكون الاتفاقية في صالح التحرير المتعدد وليست مناقضة له. ويمكن تصنيف الشروط المطلوبة كي يسمح لبلد عضو في منظمة التجارة العالمية بالانضمام إلى اتفاقية تجارية إقليمية بنقطتين[3]:

1- أن يكون هدف الاتفاقية تسهيل التجارة بين الأطراف المتعاقدة وليس عرقلتها أمام الدول غير المنضمة للاتفاقية. ويلزم الأعضاء بإبلاغ المنظمة بالاتفاقيات الجديدة وتتم مناقشة مدى انطباقها مع قواعد المنظمة في إطار لجنة الاتفاقيات الإقليمية والثنائية وتعطي اللجنة حكمها النهائي على كل اتفاقية4.

2 - عبارة التمكين(Enabling Clause): وتعني إمكانية عقد اتفاقيات تفضيلية سلعية بين الدول النامية.

نصَّت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في المادة 24 على السماح بقيام الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية بين الدول الأعضاء فقط في حالة الاتفاقيات التي تؤدي إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على التجارة المتداولة بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات، وبشرط وضع جدول زمني لتوقيتات الوصول إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وألا يقل التبادل التجاري بين دول المنطقة عن 80% من إجمالي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بها

[3] بالنسبة لتجارة الخدمات فهناك نقطة ثالثة تتعلق بمراعاة المادة 5 من اتفاقية الغاتس (اتفاقية تجارة الخدمات).
[4] في الواقع ما تزال اللجنة في بداية عملها ويتوقع أن تسبب التعقيدات القانونية والسياسية صعوبة في التوصل إلى إجماع من قبل جميع أعضاء اللجنة.

مثل هذه التطورات جعلت الدول العربية تواقة أكثر لتأسيس تكتل اقتصادي عربي جديد يتلاءم مع هذا الاتجاه والاستفادة من الفرص التي يحققها قيام مثل هذا التكتل سواء في مجال الاستثمار أو التجارة لهذا فقد تم التركيز على ضرورة إنشاء منطقة تجارة عربية بقصد تحقيق تجارة بينية و المحافظة على المصالح العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية من هنا واستجابة لقرار قمة القاهرة في العام 1996 فقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية موحده وبدأ تطبيق لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جاءت مع حقبة العولمة وإحداث منظمة التجارة العالمية عام 1995، بهدف الحد من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاديات العربية ، وقد اقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية مقدارها 10% اعتبارا من العام 1998 لتصبح 20% في العامين الأخيرين 2004 و 2005 كما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا.

2-1 اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى: الأهداف و المؤشرات

تم إقرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام 1997 وتم تحديد بداية التنفيذ في 1-1-1998 ويشمل 14 بلداً عربياً[5] على أن تكون المرحلة الأولى من التنفيذ مرحلة انتقالية تستمر لعشر سنوات تنتهي في العام 2007 ثم اختصرت و انتهت في العام 2005 حيث بدأ التطبيق الكامل للاتفاقية. يملك برنامج غافتا جداول والتزامات أكثر تحديداً من المحاولات السابقة، وتتعلق التشريعات الرئيسية للاتفاقية بعملية إزالة التعرفة الجمركية والعوائق غير التجارية أمام السلع المصنعة بين الدول الأعضاء فيها. أما السلع الزراعية فقد تم معاملتها معاملة خاصة حيث سمح لكل بلد باستثناء 10 سلع زراعية على الأكثر من التخفيض التدريجي وذلك خلال ذروة الإنتاج على أن يتم تخفيض عددها خلال الفترة الانتقالية. أيضاً تم تحديد قواعد المنشأ على أساس أن يتم إنتاج نسبة 40% من قيمة المنتج في بلد المنشأ، والقسم الأخير من الاتفاقية يتعلق بالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وكذلك السماح بتأخير التخفيض للدول العربية الأقل نمواً.

هذه المحاولة الجديدة للتعاون الإقليمي بين الدول العربية بدت كأنها الرد العربي على التأثيرات السلبية للمبادرة الأوروبية التجارية الإقليمية مع الدول العربية. تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أنها سوف توفر نوعاً من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بمختلف التكتلات التجارية الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية تمهد لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتسهل تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، وتمكن من الاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

[5] هي المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. أما الدول الثلاث التي انضمت لاحقاً فهي السودان واليمن وفلسطين.

وبحلول عام 2005 بدأ التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد إزالة كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على الواردات من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (17) وهي (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن) وإزالة كافة العوائق غير التجارية جزئياً.

مهد تطبيق الاتفاقية على السلع الزراعية والصناعية لمزيد من المفاوضات في القطاعات المختلفة، وتتناول المفاوضات العربية التجارية حالياً مواضيع تجارة الخدمات الأبحاث والتعاون التكنولوجي وحقوق الملكية الفكرية. كانت غافتا تشجع الدول العربية على عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء إذا كان من شأن ذلك أن يسرع التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة الانتقالية.

الفوائد المتوقعة من هذه الاتفاقية هي أيضاً أهداف بعيدة المدى. من المتوقع من أعضاء غافتا أن يزيدوا التجارة الإقليمية بفضل إزالة العوائق التجارية كما يتوقع أن تتحسن كفاءة الإنتاج عن طريق الاستفادة من الميزة النسبية في الإنتاج واقتصاديات السعة[6]. بالمقابل سيزداد التنافس في الأسواق المحلية مع تنوع إنتاجي أكبر أمام المستهلك وأسعار أدنى بالإضافة إلى تحسين مجالات التجارة عن طريق خفض أسعار الاستيراد وأخيرا يجب أن تساعد غافتا على زيادة النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الديناميكية للتكامل الإقليمي.

1-3 أهداف هذه الورقة

"لا يزال القسم الأعظم من الدراسات المتعلقة بغافتا دراسات وصفية (مثلاً دراسة سكوتي في العام 1999، طاهر 1999، زروق 2000، بيّار 2005)، لكن بعض الدراسات القليلة التحليلية ركزت على بلدان معينة أو مواضيع خاصة، فمثلا عالجت دراسة النعيمي (2005) موضوع تأثير التكامل المالي والنقدي عبر الدول العربية. بالنسبة لتشريعات غافتا فقد درس كات (2005) تأثير الرفاهية لغافتا على عدة دول عربية مغاربية عن طريق موديل التوازن الجزئي وأظهرت النتائج تأثيرات سلبية وإيجابية حسب مجال التجارة. كما ركزت دراسة بيريدي (2005) على تقييم تأثير التحرير بين دول اتفاقية أغادير (المغرب ـ تونس ـ مصر ـ الأردن) وقد أظهرت الدراسة التي استخدمت موديل غرافيتي المعدل أن التأثيرات التجارية كانت محدودة بسبب نقص التكامل التجاري أساساً بين هذه الدول."[7] أما بالنسبة لسوريا فإن الدراسات الخاصة بأثر الاتفاقية على القطر بقيت محدودة ولاسيما بالنسبة لآثار الاتفاقية على التجارة الزراعية السورية، وقد قام المركز الوطني للسياسات الزراعية بإنجاز ورقة عمل بعنوان (متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ـ دراسة موقف الجمهورية العربية السورية) في العام 2004 وقد غطت الورقة متابعة أثر تطبيق هذه الاتفاقية على القطاع الزراعي بشكل خاص كما أن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية قد أصدر كتاب "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الفرص والعوائق والآفاق" في العام 2007 ولكن ورقة المركز الوطني للسياسات قد غطت جزءاً من المرحلة الانتقالية فقط وتحتاج إلى تحديث ولاسيما أن التطبيق الكامل لاتفاقية غافتا قد بدأ في العام 2005 مما يحتم القيام بدراسة جديدة تبين آثار التطبيق الكامل للاتفاقية على الاقتصاد الزراعي السوري

[6] اقتصاديات السعة: هي انخفاض تكاليف وحدة المنتج نتيجة العمل على نطاق واسع. www.answers.com/topic/economies-of-scale

[7] عبيدين ,بيردي، 2006.

ولاسيما الجانب التجاري منه (كما توجد حاجة لدراسات تشمل الجوانب الأخرى) أما ورقة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية فهي غير مختصة بالقطاع الزراعي كما أنها تركز على الجوانب السياسية للاتفاقية أكثر مما تركز على الجوانب التجارية. وبينما هدفت ورقة عمل مركز السياسات إلى تبين مدى تطور التطبيق وفق الخطة المقررة وقياس مدى نجاح الاتفاقية قي زيادة التبادل التجاري البيني بالإضافة إلى دراسة العوامل الهامة والمعوقات التي أثرت على مراحل التطبيق فإن أهداف الكتاب الصادر عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية تتمثل بإعطاء فكرة عامة عن غافتا ونشأتها وإشكاليات تنفيذ الاتفاقية بالإضافة إلى إعطاء تصور عن الخطوات المستقبلية المطلوبة. وفي الواقع فإن هناك حاجة ماسة لدى الباحثين المهتمين لمعرفة آخر التطورات الخاصة بتطبيق الاتفاقية بالإضافة إلى دراسة أثر نتائج التطبيق على القطاع الزراعي السوري مما جعلنا في المركز الوطني للسياسات الزراعية نقترح إصدار ورقة عمل حول الاتفاقية تتضمن دراسة الحالة الراهنة للاتفاقية ونتائج تطبيقها على التجارة الزراعية السورية وتحليلاً اقتصادياً للتجارة البينية السورية (استيراداً وتصديراً) مع الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية مقارنة بالتجارة البينية مع الدول الأخرى ولاسيما مع الاتحاد الأوروبي. وتشتمل الدراسة بالإضافة إلى المقدمة العامة تقييماً لوضع سوريا حيال الأهداف المرجو تحقيقها من خلال غافتا بما في ذلك مقارنة الوضع السوري مع وضع الدول الأعضاء الأخرى ثم رصد التطورات التجارية الناتجة عن تطبيق غافتا من خلال دراسة مقارنة لسنتين (1995 و2005) قبل وبعد الاتفاقية وتقييم هذه التطورات رقمياً بواسطة المؤشرات التجارية المختلفة، ويلي ذلك دراسة اقتصادية رياضية لنتائج الاتفاقية على التجارة البينية ثم النتائج المستخلصة من الدراسة وقد تمت الاستفادة من ورقة (عبيدين وبيردي، 2006) الصادرة عن الاتحاد الاقتصادي الكندي كورقة مرجعية وكذلك الاستفادة من بعض بياناتها إضافة إلى بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء ومصادر إحصائية أخرى. ورغم أن نتائج التحليل الاقتصادي لم تكن معنوية ولكن توصلت هذه الورقة إلى عدد من الخلاصات والتوصيات الهامة والتي عرضت بالتفصيل في نهاية الورقة.

4-1 اتفاقية منطقة لتجارة العربية الكبرى والأساس الذي اعتمدت عليه

في العام 1997 تبنى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية قراراً بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 10 سنوات بدءاً من شباط 1998. وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنوياً للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي ، وقد وافق جميع الأعضاء على شروط تأسيس المنطقة والالتزام به . في العام 2002 قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالمرسوم رقم 1431 أن ينهي المرحلة الانتقالية في 2005/1/1 بدلا من 1/1/ 2007، وعليه فإن التخفيض الجمركي يصبح 20% في /1/1/ 2003 و 2004 لتصبح 100% بحلول 2005/1/1.

وتضم مجموعة الدول التي طبقت التخفيض التدريجي للتعرفة منذ عام 1998 سوريا – الإمارات المتحدة – الأردن – لبنان – تونس – العراق – البحرين- السعودية – قطر – عمان – الكويت – مصر – المغرب – ليبيا .

أما الدول التي انضمت مؤخراً إلى منطقة التجارة الحرة وهي : اليمن والسودان والسلطة الفلسطينية ولكن طبقاً لشروط الدول الأقل تطوراً فإن الفترة الانتقالية التي يتوجب فيها على اليمن والسودان تطبيق الاتفاقية تمتد من عام 2005 وحتى 2010 ، بينما استثنيت السلطة الفلسطينية من التخفيض نظراً للوضع الذي تعاني منه

أما البضائع العربية التي أعفيت من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بموجب الاتفاقية فهي:

- الإنتاج الزراعي والحيواني

- الخامات المعدنية وغير المعدنية

- المنتجات نصف المصنعة والمتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا أعتبرت بضائع صناعية

- البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

1-5 الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تضمن عدداً من الوثائق قانونية واللجان التي تنظم العمل ضمن منطقة التجارة وهي:

1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية
2. البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية
3. لجان التنفيذ
4. قواعد المنشأ للسلع العربية

1-6 الأهداف العامة للاتفاقية:

نصت وثيقة الاتفاقية على أنه يجب أن تكون الاتفاقية محققة للأهداف التالية عند التحرير التجاري الكامل بين الدول العربية وهي:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية
- التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة(اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية).

7-1 دراسة التجارة البينية العامة

إن رصد الإحصائيات التجارية المتوفرة يلفت النظر أن الصادرات ضمن غافتا قد ازدادت أسرع مما ازدادت الصادرات العالمية خاصة في الفترات الأخيرة والحقيقة أن صادرات غافتا البينية قد زادت خلال الفترة 1997-2005 بمقدار 15.1% كمعدل سنوي بينما زادت صادرات العالم بنسبة 7.9% فقط[8]. كما يجدر الملاحظة أن صادرات غافتا البينية قد أزادت أكثر بقليل من صادراتها الخارجية (14% خلال الفترة الأخيرة). سيكون من السهل تفسير هذه الاتجاهات كنتائج لغافتا التي بدأ تطبيقها تدريجياً منذ العام 1998 ولكن في الحقيقة من المبكر جدا أن نقول أن غافتا قد حققت تأثيرات تجارية إيجابية فهذه الأرقام هي نظرياً محصلة لعدة عوامل كنمو الناتج المحلي والأسعار والتركيب السلعي للتجارة.

الشكل 1- تطور التجارة البينية في غافتا والتجارة العالمية

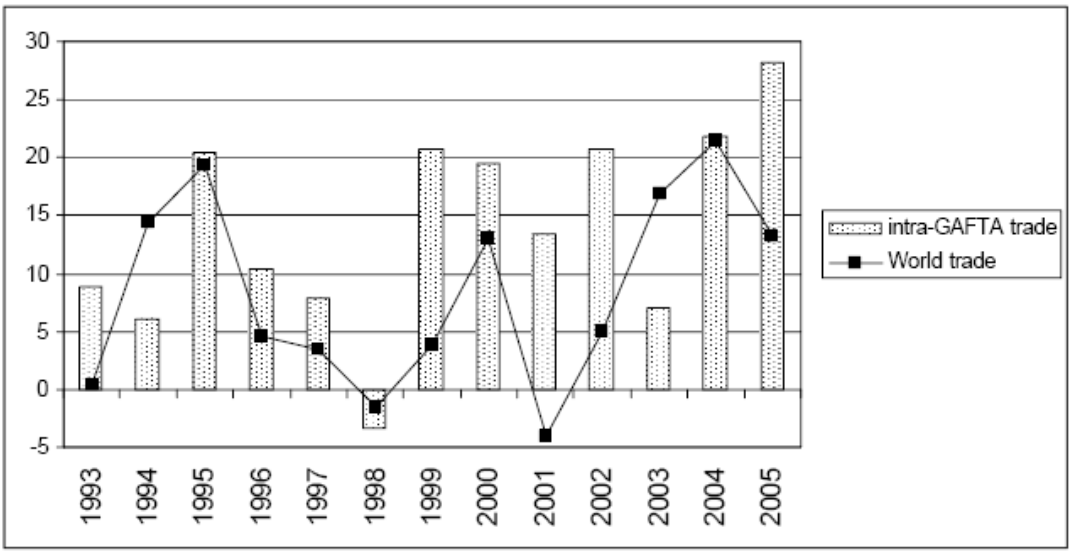

المصدر: دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة

تتضمن بنود غافتا نوعين من استثناءات التحرير التجاري، الأول يتعلق بالاستثناءات السابقة المتعلقة بالاعتبارات الدينية والصحية والبيئية والأمنية والثانية تتعلق بالاستثناءات المؤقتة للسلع الزراعية الحساسة ولبعض السلع الصناعية التي يمكن أن تتأثر بشدة من جراء التحرير والتي لا يمكن أن تتجاوز 15% من الواردات الإجمالية لكل بلد من بقية أعضاء غافتا، هذا وقد طبقت ست دول هذه العوائق المؤقتة حتى العام 2002 وهي تونس الأردن سوريا لبنان مصر المغرب وتراوح عدد المنتجات المستثناة مؤقتا من 35 لمصر حتى 898 للمغرب وبلغت نسبتها 0.3 و6.7 على الترتيب[9].

يقدم الجدول 1 تفصيلات مهمة حول التجارة البينية حسب البلدان في غافتا و من الملفت للنظر أن الجزء الأكبر من التجارة البينية يقع بين الدول الخمسة عشر (25 مليار دولار للدول الخمسة عشر و3.2 للدول الست الأخرى).

[8] نفس المصدر السابق
[9] نفس المصدر

الجدول 1- تجارة غافتا الداخلية حسب البلدان الأعضاء، 2005.

البلد	الصادرات (مليون دولار)	النسبة المئوية	الواردات (مليون دولار)	النسبة المئوية	التصدير - الاستيراد
الجزائر	928.1	3.34%	671.1	2.42%	257
البحرين	780.4	2.81%	2486.8	8.96%	-1706.4
جزر القمر	0.05	0.00%	3.3	0.01%	-3.25
جيبوتي	4.69	0.02%	350.2	1.26%	-345.51
مصر	1511.5	5.44%	1915.6	6.90%	-404.1
العراق	غ/م		1951	7.03%	
الأردن	1815.8	6.54%	1725.3	6.22%	90.5
الكويت	514.8	1.85%	1614.6	5.82%	-1099.8
لبنان	925.1	3.33%	975.6	3.52%	-50.5
ليبيا	4.27	0.02%	980	3.53%	-975.73
موريتانيا	8.4	0.03%	71.3	0.26%	-62.9
المغرب	374.3	1.35%	1085.3	3.91%	-711
عمان	2130.7	7.67%	1204.9	4.34%	925.8
قطر	1730.1	6.23%	889.6	3.21%	840.5
السعودية	10170.2	36.63%	2919.7	10.52%	7250.5
الصومال	غ/م		159	0.57%	
السودان	332	1.20%	581.8	2.10%	-249.8
سوريا	1611	5.80%	922	3.32%	689
تونس	933.7	3.36%	336.7	1.21%	597
الامارات	3438.8	12.39%	6192.7	22.31%	-2753.9
اليمن	548	1.97%	716.4	2.58%	-168.4
المجموع	27761.91	100.00%	27752.9	100.00%	0

المصدر: دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة

كما ان هناك تمركز كبير للتصدير والاستيراد ضمن هذه الدول الخمسة عشر فالسعودية والإمارات تمثلان 50% من إجمالي صادرات المنطقة البينية وإذا أضفنا إليهما عمان وقطر وسوريا والأردن والتي يساهم كل منها بحوالي 6-7% من الصادرات البينية فإن البلدان الست تمثل 80% من الصادرات البينية (راجع الجدول أ في الملحق). أما الواردات فهي أقل تمركزاً، فقد احتلت الإمارات المركز الأول بنسبة 22.3% ، السعودية 10.5% ، البحرين 9% العراق 7%، ثم كل من مصر والأردن والكويت بنسبة 6% تقريباً (راجع الجدول ب في الملحق).

هذا وتتمتع دول غافتا بموازين تجارية مختلفة فقد أظهرت السعودية ميزاناً رابحاً بشكل كبير (فقد بلغ 7.3 مليون دولار)، أما بالنسبة للدول الأخرى فقد تأرجح وبعض الدول الأخرى هي رابحة بدرجات أقل فعمان 0.9 مليون دولار وقطر 0.8 وسوريا 0.7 وتونس 0.6 والجزائر 0.7 أما بقية الدول فتعاني من عجز مزمن وخاصة البحرين والكويت وليبيا والمغرب.

إجمالاً تمثل دول الخليج العربي 70% من مجموع التجارة البينية في غافتا بينما تمثل دول المشرق العربي 20% والمغرب العربي 10% وهناك 210 خطاً تجاريا في غافتا تتعلق الخمسة الأهم من بينها بدول الخليج (السعودية – الإمارات 10.4% من إجمالي تجارة غافتا) (السعودية – البحرين 8.7%) (عمان – الإمارات5.6%) (قطر الإمارات 4.7%) و(السعودية الكويت 4.2%). هذا وهناك أربع سلع رئيسية تتم المتاجرة بها أهمها النفط 26% من إجمالي التجارة البينية ، والثانية هي المنتجات المصنعة بما فيها المصنوعات المتعددة وتمثل 23% من التجارة البينية لغافتا . أما المنتجات الغذائية (بما فيها العصائر والزيوت والدهون) فهي ثالث القطاعات الرئيسية في التجارة ضمن غافتا وتمثل 15.8% من التجارة البينية وتهيمن على صادرات هذا القطاع السعودية وسوريا والأمارات المتحدة والأردن وتشكل هذه الدول الأربعة مجتمعة ثلثي الصادرات وبإضافة مصر وعمان لهم تصبح النسبة أكثر بحوالي 15%. أما بالنسبة للاستيراد فإن العراق هو مستورد مهم وتشكل (13%) فضلاً عن السعودية (12%) و(11%) لكل من عمان والإمارات. ومرة أخرى فإن دول الخليج تمتلك الحصة الأكبر من التجارة في القطاع الثالث. أما الفئة الرابعة فهي الكيماويات والآلات وتمثل (12.5%) من تجارة غافتا البينية وتعتبر السعودية والأردن هما أكبر المصدرين أما الاستيراد فيتوزع بين الدول الأعضاء. وفيما يلي جدول يمثل أهم 20 تيار تجاري ثنائي في العام 2005 وهي تزيد عن 10 مليون دولار وتمثل (38%) من إجمالي تجارة غافتا وهذا يعكس التمركز الشديد كما أشرنا للمنتجات والأسواق.

الجدول 2 - أهم عشرين تيار تجاري في غافتا حسب البلدان، العام 2005.

الترتيب	التصدير	الاستيراد	المنتج	مليون دولار
1	السعودية	البحرين	الفلزات المعدنية	1693
2	قطر	الإمارات	منتجات غير مصنفة	933
3	السعودية	الإمارات	النفط	858
4	السعودية	مصر	النفط	707
5	عمان	الإمارات	منتجات غير مصنعة	676
6	السعودية	الإمارات	مواد كيماوية	642
7	السعودية	الأردن	نفط	615
8	السعودية	المغرب	نفط	519
9	الجزائر	مصر	نفط	447
10	السعودية	الإمارات	سلع مصنعة	422
11	الإمارات	عمان	مشروبات وتبغ	369
12	السعودية	الإمارات	آلات ووسائط نقل	350
13	سوريا	العراق	نفط	343
14	السعودية	الكويت	سلع مصنعة	302
15	البحرين	السعودية	سلع مصنعة	266
16	السعودية	جيبوتي	نفط	257
17	سوريا	السعودية	أغذية وحيوانات حية	247
18	الإمارات	السعودية	آلات ووسائط نقل	240
19	السعودية	لبنان	نفط	224
20	الإمارات	عمان	سلع مصنعة	201
مجموع العشرين دولة				10312

المصدر: دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة

8-1 ملامح عن التجارة العربية البينية

إن نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي لدول منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غافتا قد تراجع من 10.7 في العام 2000 إلى 5.6 في العام 2005، مشيراً إلى استمرار انخفاض هذا القطاع في اقتصاديات الدول العربية، وقد حقق أعلى معدل في العام 2001 حيث وصل إلى 12%.

كما يمكن أن نلاحظ من الجدول أدناه أن نسبة مساهمة التجارة البينية الزراعية في إجمالي التجارة البينية قد أنخفض قليلا من 6.9% في العام 2000 إلى 5.1 % في العام 2005 كما يلاحظ أن كثافة التجارة الزراعية معبراً عنها بإجمالي قيمة التجارة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي كنسبة مئوية قد قفز من حوالي 37.4% في العام 2000إلى

ما يقارب 80% في العام 2005 مما يدل على زيادة أهمية التجارة الزراعية في مجال تنشيط وتفعيل القطاع الزراعي و يشير إلى ازدياد أهمية هذا القطاع التجارية مقارنة بالقطاعات الأخرى (الجدول 3).

الجدول 3 - إجمالي التجارة البينية و الناتج المحلي الإجمالي والزراعي (الأسعار الحالية) لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (مليون دولار)

البند	السنولت					
	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي GAFTA	651309	577372	589528	645243	744603	902706
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي GAFTA	68743	69356	44812	47094	47050	50315
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي/إجمالي الناتج المحلي	10.6	12.0	7.6	7.3	6.3	5.6
إجمالي التجارة البينية	374696	366514	غ/م	غ/م	598779.1	780947.1
التجارة البينية /إجمالي الناتج المحلي	57.5	63.5			80.4	86.5
إجمالي التجارة الزراعية البينية	25751.91	26136.5	غ/م	غ/م	39236.7	40052.92
التجارة البينية الزراعية /الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	37.4	737.			83.3	79.6
التجارة البينية الزراعية /إجمالي التجارة البينية	6.9	7.1			6.6	5.1

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية في التجارة العربية البينية، لا تزال المملكة العربية السعودية تحظى على النسبة الأكبر من الصادرات البينية والتي ازدادت من 28.5 % في العام 2004 إلى 31% في العام 2005، تليها الإمارات العربية المتحدة التي تراجعت قليلا من 24.1% في العام 2004 إلى 22% في العام 2005 أما بقية الدول العربية، فلا تتخطّى مساهمتها الفردية النسبة من 1-8% من مجموع التجارة البينية(الجدول 4).

الجدول 4- الصادرات والواردات الإجمالية والزراعية البينية للعام 2004و 2005 (مليون دولار أمريكي)

السنوات						
2005			2004			
الدولة	التجارة الكلية البينية	التجارة البينية الزراعية	الزراعية/الكلية %	التجارة الكلية البينية	التجارة البينية الزراعية	الزراعية/الكلية %
الأردن	14119.4	2032.8	14.4	11432.5	2542.5	22.2
الأمارات	170555.5	3769.5	2.2	144289.7	3690.2	2.6
البحرين	18077.4	701.7	3.9	14105.3	584.4	4.1
تونس	25555.9	2994.2	11.7	21700.8	3041.8	14.0
السعودية	240034.4	10876.0	4.5	170910.8	9216.8	5.4
سوريا	15799.3	2236.1	14.2	12460.2	1958.9	15.7
العراق	53211.6	1888.9	3.5	38089.8	1727.0	4.5
عمان	28083.0	1367.0	4.9	22246.6	3468.7	15.6
قطر	32743.2	419.5	1.3	26980.8	350.7	1.3
الكويت	64361.0	1699.6	2.6	42718.8	1462.5	3.4
لبنان	11219.7	2029.1	18.1	11144.0	1905.1	17.1
ليبيا	39218.2	1739.3	4.4	27620.8	1693.5	6.1
مصر	36934.1	4832.1	13.1	27350.0	4115.8	15.0
المغرب	31034.4	3467.2	11.2	27729.0	3478.8	12.5
الإجمالي	780947.1	40052.9	5.1	598779.1	39237	6.6

المصدر: قاعدة البيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)

بلغت مساهمة نسبة الصادرات العربية البينية 25.4% من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج في العام 2005 وهي نسبة متواضعة. وقد بلغت قيمتها 141299 مليون. دولار أمريكي. فيما بلغت نسبة الواردات العربية البينية للعام نفسه 8.1% من إجمالي الواردات العربية من الخارج. وقد بلغت قيمتها 26498 مليون دولار أمير كي.وبهذا تكون نسبة مساهمة التجارة البينية من التجارة العربية إلى العالم 18% وبقيمة 166779 مليون دولار أمريكي (الجدول 5).

الجدول 5 - التجارة الخارجية العربية الإجمالية إلى العالم (مليار دولار)

البند	السنوات						
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات العربية	171.00	252.00	237.70	241.00	301.60	301.50	552.70
الواردات العربية	164.70	155.90	162.70	172.70	193.60	246.70	328.40
الصادرات العالمية	5712.00	6449.00	6183.00	6482.00	7551.00	9153.00	10121.00
الواردات العالمية	5911.00	6715.00	6474.00	6724.00	7832.00	9495.00	10481.00
نسبة الصادرات العربية /العالمية%	3.0	3.9	3.8	3.7	4.0	3.3	5.5
نسبة الواردات العربية /العالمية %	2.8	2.3	2.5	2.6	2.5	2.6	3.1

المصدر:منظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني.- متابعة أثر التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سورية والدول الأعضاء

شهد العام 2005 بدء التنفيذ الكامل والواقعي لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى والتحرير الكامل للسلع الزراعية والصناعية من القيود لجمركية والرسوم المماثلة. ومع التحرير الكامل واستكمال منطقة التجارة العربية الكبرى تكون الدول العربية قد حققت أولى خطواتها نحو التكامل الاقتصادي العربي.

في هذا الفصل سوف يتم إلقاء الضوء على التجارة السورية بشكل عام والتجارة السورية البينية مع الدول الأعضاء في غافتا خلال المرحلة الانتقالية - وتنفيذ الاتفاقية الفعلي 2000 – 2005 ومقارنة التبادل التجاري السوري مع الدول الأعضاء في الاتفاقية. كما سيتم رصد تطور التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين من خلال التركيز على حجم التغيرات على التجارة الكلية (الاستيراد والتصدير) والتجارة الزراعية وغير الزراعية والتبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين.

1-2 ملامح التجارة السورية بعد السنة الأولى من التطبيق الكامل

يعرض الجدول 6 و الجدول 7 أهم ملامح التجارة الخارجية السورية أثناء التطبيق و السنة الأولى بعد التطبيق للتحرير الكامل للسلع المتبادلة

الجدول 6 - يبين سمات التجارة الإجمالية السورية للفترة 2000 - 2005- (القيمة مليون ليرة سورية)

البند	السنوات						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي
التجارة الزراعية	74989	78686	109429	102819	116544	127938	11
التجارة غير الزراعية	328736	385237	427878	399339	537852	798731	19
إجمالي التجارة	403725	463923	537307	502158	654396	926669	18
التجارة الزراعية / إجمالي التجارة %	19	17	20	20	18	14	
التجارة غير الزراعية / إجمالي التجارة %	81	83	80	80	82	86	

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء و قاعدة البيانات مركز السياسات الزراعية.[10]

[10] ملاحظة: الأرقام معدلة على أسعار 2000.

من خلال الجدول نلاحظ أن التجارة الكلية السورية (استيراد + تصدير) زادت بمعدل سنوي مقداره 18%، فقد ازدادت من 403725 مليون ليرة سورية إلى 926669 مليون ليرة سورية خلال الفترة المدروسة ، وقد امتصت التجارة غير الزراعية من حيث القيمة الجزء الأكبر من هذه الزيادة وبمعدل نمو سنوي 19% ، مقارنة بالتجارة الزراعية التي تزايدت التي تزايدت بمعدل سنوي قدره 11 % وبالمقابل فقد تناقصت نسبة مشاركة التجارة الزراعية في إجمالي التجارة من 19% إلى 14% في العام 2005 بينما زادت نسبة مشاركة التجارة غير الزراعية في إجمالي التجارة من 81% في العام 2000 إلى 86% في العام 2005.

2-2 تدفق التجارة السورية إلى العالم: الزراعية و غير الزراعية، الصادرات و الواردات (مليون ليرة سورية)

يبين الجدول رقم 7 توزيع التجارة الزراعية وغير الزراعية (استيراد وتصدير) .فقد تزايدت قيمة الصادرات الزراعية السورية خلال الفترة المدروسة من 36177 مليون ليرة سورية إلى 55764 مليار ليرة سورية أي بمعدل سنوي مقداره 9% ومع ذلك فقد انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات من 17% في العام 2000 إلى 13% في العام 2005 ، أما فيما يتعلق بالصادرات غير الزراعية من إجمالي الصادرات فقد ازدادت بشكل ملحوظ من 83% إلى 87%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد ازدادت قيمة الواردات الزراعية من 38813 مليون ليرة سورية إلى 72174 مليون ليرة سورية وبمعدل نمو سنوي13% أما الواردات غير الزراعية فقد حققت معدل نمو سنوي 24% حيث ارتفعت قيمة الواردات غير الزراعية من 148722 مليون ليرة سورية إلى 430195 مليون ليرة سورية.

أما الميزان التجاري فقد شهد تأرجح كبير خلال الفترة المدروسة فقد سجل فائض واضح بقيمة 65622 مليون ليرة سوية في العام 2002 مليار ليرة سورية في العام 2003 ليعود وينقلب الوضع إلى عجز كبير في الميزانية في العاميين 2004 و 2005 بسبب الزيادة الملحوظة في الواردات وخاصة الغير زراعية .

الجدول 7 - تدفق التجارة السورية الزراعية وغير الزراعية في للفترة 2000-2005 (القيمة مليون ليرة سوري)

المادة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي
الصادرات	الصادرات الزراعية	36177	37876	61331	52314	51861	55764	9
	الصادرات غير الزراعية	180013	205303	240222	213076	213529	368536	15
	الصادرات الزراعية/ إجمالي الصادرات %	17	16	20	20	20	13	
	الصادرات غير الزراعية / إجمالي الصادرات	83	84	80	80	80	87	
الواردات	الواردات الزراعية	38813	40810	48098	50505	64683	72174	13
	الواردات غير الزراعية	148722	179934	187656	186263	324323	430195	24
	الواردات الزراعية / إجمالي الواردات %	21	18	20	21	17	14	
	الواردات غير الزراعية/ إجمالي الواردات %	79	82	80	79	83	86	
إجمالي التجارة	إجمالي الصادرات	216190	243179	301553	265390	265390	424300	14
	إجمالي الواردات	187535	220744	235754	236768	389006	502369	22
	إجمالي التجارة	403725	463923	537307	502158	654396	926669	18
	الميزان التجاري	28655	22435	65799	28622	-123616	-78069	
	حصة إجمالي الصادرات / إجمالي التجارة	54	52	56	53	41	46	

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء – قاعدة بيانات مركز السياسات الزراعية.

3-2 تطور التجارة السورية البينية مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يظهر الجدول رقم 8 التجارة السورية مع منطقة التجارة العربية الكبرى أن الصادرات الزراعية تأرجحت صعوداً وهبوطاً وكان معدل النمو السنوي لها 12% حيث وصلت قيمة الصادرات الزراعية إلى ذروتها في العام 2002 إلى 35906 مليون ليرة سورية ، وعادت بالتراجع في العام 2005 إلى 33755 مليون ليرة سورية أما فيما يتعلق بالواردات الزراعية فقد تطورت بشكل ملحوظ وبلغ معدل النمو السنوي 27% أما قيمة الواردات الزراعية بلغت 4380 مليون ليرة سورية في العام 2000 وبلغت ذروتها خلال الفترة المدروسة 14209 مليون ليرة سورية. في العام 2005

الجدول 8 - تطور التجارة السورية مع دول غافتا للفترة - 2000-2005 (مليون ليرة سورية)

البند	التجارة	السنوات						
		2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي %
الصادرات إلى دول GAFTA	الصادرات الزراعية	19167	20642	35906	29196	33659	33755	12
	الصادرات غير الزراعية	13266	14214	21489	20009	36910	32743	20
الواردات من دول GAFTA	الواردات الزراعية	4380	4034	4974	8630	13111	14209	27
	الواردات غير الزراعية	14767	15483	21612	22438	24709	34666	19
إجمالي التجارة مع دول GAFTA	إجمالي الصادرات	32434	34856	57395	49205	70569	66498	15
	إجمالي الواردات	19147	19517	26586	31069	53058	61970	26
	إجمالي التجارة	51,581	54373	83981	80274	123627	128468	20
	الميزان التجاري	13287	15,339	30,810	18136	17,511	4,528	
	الميزان التجاري الزراعي	14787	16608	30932	20566	20,547	19,546	

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء – قاعدة بيانات مركز السياسات الزراعية

أما فيما يتعلق بإجمالي التجارة فنلاحظ زيادة كبيرة في السنتين الأخيرتين حيث بلغت 128468 مليون ليرة سورية في العام 2005 مما يدل على تنامي التجارة غير الزراعية (صادرات و واردات) السورية بين الدول الأعضاء.

كما أن الميزان التجاري بقي موجبا مع دول الاتفاقية بالرغم من الزيادة الواضحة في الواردات بشكل أكبر من الصادرات ، فقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات 26% للسنوات المدروسة بينما بلغ معدل نمو الصادرات السنوي 15%.

أما الميزان التجاري الزراعي فقد كان بشكل عام بحالة فائض للفترة 2000 – 2005 ولكن سجل القيمة الأعلى في العام 2002 وعاد وتراجع قي العاميين التاليين

الجدول 9 بين تطور التجارة السورية مع دول غافتا مقارنة مع إجمالي التجارة ونلاحظ أن إجمالي التجارة مع الدول الأعضاء زادت بمعدل 20% في حين سجلت التجارة الكلية زيادة مقدار 18.1% ، مما أدى إلى مساهمة زيادة نسبة التجارة البينية في التجارة الكلية من 13% إلى 14% وبلغت أقصاها في العام 2004 حيث وصلت إلى 19%.

الجدول 9 – تطور التجارة السورية مع غافتا مقارنة مع إجمالي التجارة للفترة - 2000-2005 (مليون ليرة سورية)

البند	السنوات						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي
إجمالي التجارة السورية (صادرات + واردات)	403725	463923	537,307	502,158	654,396	926669	18.1
إجمالي التجارة (صادرات + واردات) مع دول GAFTA	51581	54373	83981	80274	123627	128468	20.0
التجارة مع دول GAFTA /إجمالي التجارة %	13	12	16	16	19	14	
إجمالي التجارة الزراعية (صادرات + واردات)	74989	78686	109429	102819	116544	127938	11.3
إجمالي التجارة الزراعية مع دول GAFTA	23548	24676	40880	37826	37826	47198	14.9
التجارة الزراعية GAFTA /إجمالي التجارة الزراعية الكلية	31	31	37	37	32	37	
إجمالي التجارة غير الزراعية (الصادرات + الوادات)	328736	385237	427878	399339	537852	798731	19.4
التجارة غير الزراعية مع GAFTA	28033	29697	43101	42447	61619	67409	19.2
التجارة غير الزراعية مع GAFTA /إجمالي غير زراعي	8.5	7.7	10.1	10.6	11.5	8.4	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما يبين الجدول أن التجارة غير الزراعية مع دول الاتفاقية ازدادت بمعدل 19.2% حيث أبدت تطوراً أقل من زيادة إجمالي التجارة غير الزراعية والتي سجلت معدل نمو سنوي 19.4% وبالتالي فقد تناقصت نسبة مشاركة التجارة غير الزراعية البينية إلى إجمالي التجارة غير الزراعية من 8.5 % في لعام 2000 إلى 8.4 % عام 2005

أما التجارة الزراعية مع دول الأعضاء في الاتفاقية فقد ازدادت من 23548 مليون ليرة سورية إلى 47198 مليون ليرة سورية خلال الفترة المدروسة وبنسبة مساهمة في إجمالي التجارة الزراعية الكلية 37% في العام 2005

أظهرت البيانات في الجدول (10) مقارنة الصادرات والواردات السورية إلى الدول الأعضاء مع الصادرات والواردات إلى بقية دول العالم حدوث تطور ملحوظ في قيمة الصادرات بين سورية والعالم الخارجي خلال عام 2005، حيث ازدادت هذه القيمة لتصل إلى 357802 مليون ليرة سورية مقابل 194821 مليون ليرة سورية في العام 2004 وقد بلغ معدل النمو السنوي للفترة المدروسة 14.3%. أما فيما يتعلق بالصادرات إلى دول غافتا فقد أظهرت تأرجح كبيراً مابين صعود وهبوط في قيمة الصادرات لتصل إلى ذروتها في العام 2004 حيث بلغت قيمة الصادرات 70569 مليون ليرة سورية وقد بلغ معل النمو السنوي للصادرات إلى دول غافتا 15.4 % .وقد تراجعت نسبة مساهمة الصادرات إلى دول غافتا في إجمالي الصادرات من 27% في العام 2004 إلى 16% في العام 2005 وممكن أن يكون ضعف القوة التنافسية للسلع السورية من حيث السعر والجودة مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى سببا في هذا الانخفاض وعلى اعتبار أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة هم أيضا أعضاء في اتفاقيات تجارية

دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية مما يساهم في الحد من التجارة العربية البينية.

الجدول 10 - الصادرات والواردات الزراعية من وإلى غافتا مقارنة مع باقي دول العالم للفترة 2000 – 2005 (مليون ليرة سورية)

البند	السنوات						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي
الواردات من دول GAFTA	19147	19517	26586	31069	53058	61970	26
الواردات من بقية دول العالم	168388	201227	209168	205699	335948	440399	21
إجمالي الواردات	187535	220744	235754	236768	389006	502369	22
الواردات من دول GAFTA /إجمالي لواردات%	10	9	11	13	14	12	
الصادرات إلى دول GAFTA	32434	34856	57395	49205	70569	66498	15.4
الصادرات لبقية دول العالم	183756	208323	244158	216185	194821	357802	14.3
إجمالي الصادرات	216190	243179	301553	265390	265390	424300	14.4
الصادرات إلى دول GAFTA /إجمالي الصادرات	15	14	19	19	27	16	

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية

أما فيما يتعلق بالواردات من دول غافتا فعلى العكس من الصادرات فقد أظهرت تطوراً ملحوظا أكبر من تطور الواردات الكلية من دول العالم حيث بلغت قيمتها 61970 مليون ليرة سورية في العام 2005 وبمعدل نمو سنوي متزايد 26% ، أما إجمالي الواردات من باقي دول العالم فقد كان معدل نموها السنوي 21% مما أدى إلى تزايد نسبة مساهمة الواردات من غافتا إلى إجمالي الواردات بنسبة من 10% إلى 12 %.

وهنا يمكن القول أن أثر التحرير الكامل بحلول 2005/1/1 وإزالة قوائم (المنع – والحصر والتقييد) في مجال الاستيراد مع الدول الأعضاء والمبينة في الجدول 11 كان لها الأثر الواضح في تدفق العديد من المنتجات إلى السوق السورية.

فيما يتعلق بالتجارة الزراعية مع الدول الأعضاء فقد سجلت زيادة ملحوظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة المدروسة ووصلت ذروتها في العام 2005 ، حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية ثلاثة أضعاف القيمة العام 2000 وبمعدل نمو سنوي 25% ، مقابل معدل نمو أقل بالنسبة للواردات الزراعية من باقي دول العالم والتي بلغت 11% . ولاشك أن تحرير التجارة البينية العربية يعتبر الانعكاس الحقيقي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على بنية التجارة الزراعية السورية(المستوردات والصادرات) مع المنطقة العربية.

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الزراعية السورية إلى دول الاتفاقية فقد بلغت قيمتها 33755 مليار ليرة سورية في العام 2005 بمعدل نمو سنوي 12% ، بينما سجلت الصادرات الزراعية إلى باقي دول العالم تزايد أقل وبمعدل نمو سنوي 5%

يوضح الجدول رقم 11 أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى دول غافتا من إجمالي الصادرات قد أزداد من 53% في العام 2000 غلى 61 % للعام 2005 ، بينما شكلت الصادرات الزراعية إلى دول غافتا من إجمالي الصادرات الزراعية إلى باقي دول العالم زيادة كبيرة فقد قفزت من 113% في سنة 2000 إلى 153% في السنة الأولى من تطبيق التحرير الكامل للمنتجات ولا شك أن هذا يدل على التعاون العربي دخل مرحلة تطور ملموسة وأن تأثير تطبيق هذه المنطقة يزداد عاماً بعد آخر بالنسبة للتجارة الزراعية رغم تشابه الهياكل الزراعية العربية التي تؤدي عادة إلى ضعف حركة التجارة العربية البينية.

الجدول 11 - مقارنة بين الصادرات والواردات الزراعية السورية بين الدول الأعضاء مع بقية دول العالم

البند	السنوات						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي
الواردات الزراعية من دول GAFTA	4380	4034	4974	8630	13111	13442	25
الواردات الزراعية من بقية دول العالم	34432	36776	43124	41874	51572	58732	11
إجمالي الواردات الزراعية	38813	40810	48098	50505	64683	72174	13
الواردات من دول GAFTA /إجمالي لواردات الزراعية%	11	10	10	17	20	19	
الواردات من دول GAFTA /الواردات من بقية العالم	13	11	12	21	25	23	
الصادرات الزراعية إلى دول GAFTA	19167	20642	35906	29196	33659	33755	12
الصادرات الزراعية لبقية دول العالم	17009	17234	25425	23118	1,202	22008	5
إجمالي الصادرات الزراعية	36177	37876	61331	52314	51861	55764	9
الصادرات إلى دول GAFTA /إجمالي الصادرات	53	54	59	56	65	61	
الصادرات إلى دول GAFTA / الصادرات الزراعية لبقية	113	120	141	126	185	153	

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية

4-2 أهم الشركاء التجاريين لسورية في التجارة الزراعية البينية

كانت السعودية – العراق مصر- الأردن – لبنان – الكويت - والإمارات هي الدول ذات الوجهة التصديرية الرئيسية للصادرات الزراعية السورية مقارنة مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، فقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى السعودية 33% في العام 2005 ثم تلتها مصر 17%. كما هو مبين في الجدول التالي .

الجدول 12 - الصادرات الزراعية البينية مع أهم الشركاء التجاريين لسورية للفترة 2000-2005 (مليون ليرة سورية)

الدولة	السنوات					
	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	2061	3151	1927	3521	4784	5981
العراق	0	0	1033	1665	4434	4043
الكويت	1631	1345	3203	1369	1777	1532
الاردن	807	1003	2182	4329	4467	3593
لبنان	1363	2497	2645	3715	3577	3065
السعودية	9706	8187	19143	11514	11841	11160
الامارات	1615	2,232	2,937	1138	855	1268
إالاجمالي	17184	18416	33071	27250	31734	30642
إجمالي الصادرات البينية	19167	20642	35906	29,196	33659	33755
الصادرات لبقية الدول الاعضاء في غافتا	1984	2227	2836	1946	1925	3113

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية[11]

شكلت نسبة مشاركة الدول الأعضاء المذكورة في الجدول 91% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية إلى الدول الأعضاء في الاتفاقية بينما شكلت الصادرات لباقي الدول 9% من قيمة الصادرات الزراعية.

أما فيما يتعلق بحصة الواردات الزراعية إلى سورية فقد كان أهم الشركاء التجاريين ضمن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مصر – لبنان – الأمارات – السعودية وقد شكلت هذه الدول مجتمعة 70% في العام 2005 من إجمالي الواردات الزراعية من دول غافتا إلى سورية ، أما الواردات الزراعية من باقي الدول في غافتا لنفس العام فقد ساهمت 30% من إجمالي الواردات الزراعية. لقد احتلت مصر المركز الأول في نسبة مشاركتها في الواردات الزراعية البينية لسورية 40%، تلتها لبنان فقد ساهمت بنسبة 14.5% من إجمالي الواردات الزراعية.

[11] ملاحظة: العام 2005 يضم الدول الـ 17 أما باقي السنوات فتضم الدول الـ 14

مشاكل GAFTA

تعتبر اتفاقية غافتا الأكثر بعداً عن تحقيق أهدافها مقارنة بشبكة الاتفاقيات الإقليمية الأخرى ليس فقط بسبب عدم تغطيتها لكل الدول العربية ولكن لارتباط تطبيقها بمؤسسات ذات طابع سياسي كمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية أيضاً فإن محتوى الاتفاقية هو هدف صعب التحقيق حيث يتطلب فضلا عن إزالة التعرفة إزالة العوائق غير الجمركية والحصص الكمية والعقبات الإدارية والنقدية كما أنها تضمن تحرير التجارة الزراعية (ولو بفترة انتقالية) بالإضافة إلى مجموعة قواعد خاصة بالمنشأ، وأهم هذه المشاكل ملخصة من دراسة اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية ومن مقابلات شخصية مع المعنيين:

1- الاخلال بالالتزامات: هناك حالات من عدم الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة سواء بالنسبة للتخفيض الجمركي أو بفرض أنواع مختلفة من القيود مثل القيود المالية على حركة التجارة والأعباء المالية الناجمة عن تخطي نسبة 0.04% لرسوم الترانزيت وفقا لاتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية أو عدم الالتزام بإلغاء رسوم التصديق القنصلي على شهادات المنشأ بالإضافة إلى المبالغة في الرسوم على تحويل العملات

2- القيود غير الجمركية: وقد برزت أنواع جديدة من القيود وخاصة القيود الإدارية ورغم أنه تمت معالجة بعض القيود وصدرت قرارات بشأنها بينما ما يزال البعض الآخر قيد المعالجة ومنها موضوع المواصفات القياسية حيث أصدرت قمة تونس قرارا باعتماد إلزامية المواصفات القياسية التي يتم اعتمادها من قبل مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وكذلك موضوع مرور المركبات بنفس لوحاتها الذي أحيل إلى مجلس وزراء الداخلية العرب كما تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الإدارية بدراسة توحيد هياكل الرسوم والأجور ونماذج المستندات على المنافذ بين الدول العربية، ولكن من القيود الباقية البيانات الكثيرة المطلوبة لشهادة المنشأ والمغالاة في إعادة التثمين الجمركي وطول مدة العبور على الحدود وكثرة وطول إجراءات الفحص والتفتيش وبعض القيود الفنية والشروط غير المنطقية للمواصفات والقيود الصارمة على تحديد الوزن وتعقيد إجراءات الكشف والمعاينة والمغالاة في الإجراءات الصحية ، وفيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الحالات:

a. عوائق صحية: البطاطس المصابة بالعفن البني في بعض المناطق والتي تسببت بمنع استيراد البطاطا من مصر – المانغا المصابة بذبابة المانغا والتي تسببت بمنع إدخال المانغا المصرية – الشروط الصحية المشددة الخاصة بالحمضيات.

b. التشكيك في شهادة المنشأ ولاسيما في السلع الصناعية حيث يتم التشكيك في بلوغ القيمة المضافة 40%.

c. الحصص الكمية التي ما يزال يعمل بها بين بعض الدول العربية.

d. تراخيص الاستيراد.

e. يلاحظ عدم وجود قواعد تفصيلية في موضوع النقل.

3- وجود استثناءات من التخفيض في التعرفة الجمركية: ما تزال مصر تشترط للالتزام بإلغاء الاستثناءات إقرار قواعد المنشأ العربية التفصيلية وقد التزمت الدول الأخرى بإلغاء كافة الاستثناءات ولكن تونس والمغرب تقيدان حرية تصدير السلع التي كانت خاضعة للاستثناءات بشرط الحصول على أذونات مسبقة وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إحالة مواضيع الدول الثلاث إلى لجنة المفاوضات للدراسة والبحث فيما إذا كانت تشكل قيوداً غير جمركية[12].

4- الرسوم المماثلة للتعرفات الجمركية: وهي تؤدي إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعرفات الجمركية ولا سيما أنها في تزايد مستمر خصوصاً في مجال الشحن والترانزيت

5- عدم إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية: لم تتمكن لجنة قواعد المنشأ من استكمال هذه القواعد ويتم العمل حاليا بقواعد منشأ مرحلية تعتمد مبدأ المكون العربي المحلي (القيمة المضافة) لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية.

6- تأخر انضمام خمس دول عربية إلى المنطقة (ألجزائر - جيبوتي - الصومال - جزر القمر - موريتانيا) وهي ثغرة معوقة للتكامل الاقتصادي العربي

7- عدم وجود مرجعية صالحة لضبط المخالفات: ليس هناك آلية لتصحيح المخالفات والإلزام بالتعهدات (التحكيم غير مفعّل) ويقوم اتحاد غرف التجارة والصناعة برفع تقارير عن المخالفات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكنها لا تلقى الاستجابة الكافية

8- مشكلة الإغراق: كما حصل في موضوع المنسوجات السورية المصدرة إلى مصر حيث اتهمت سوريا بإغراق السوق المصرية ثم تم سحب الاتهام لاحقاً.

9- حل الخلافات التجارية العربية بشكل غير مقونن وعدم تفعيل نظام التحكيم قط، وعلى سبيل المثال فقد كانت طريقة مواجهة الخلاف حول القيود الصحية المعيقة لتصدير البندورة بين سوريا ومصر هي تبادل زيارة الوفود.

وفي استبيان أجراه اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية تبين وجود العراقيل التالية في مجال تطبيق غافتا:

1- القيود الإدارية:

- شهادات المنشأ
- إعادة التثمين الجمركي
- مدة العبور
- طول فترة إجراءات فحص العينات
- إجراءات التفتيش

[12] طلب المجلس في اجتماعه الوزاري بتاريخ 4-9-2006 من الدول التي لم تلغ الاستثناءات أن تقوم بإلغائها ولا تربط السلع المستثناة بأي إجراءات أخرى مؤكدا ضرورة تنفيذ المنطقة بالكامل.

- قيود إدارية أخرى (التأخير – عدم إعادة التغليف – العوامل الطبيعية – التخليص الجمركي)

2- القيود الفنية:

- المواصفات (الاختلاف عن المواصفات العالمية – القيود على المواصفات)
- الوزن (التدقيق الصارم على الوزن)
- الحصص
- العبوات والحجم والتوضيب
- الصلاحية (فترات صلاحية مختلفة لمنتجات متماثلة)
- قيود الكشف والمعاينة
- قيود فنية على شهادات المنشأ
- قيود فنية على رخص الاستيراد والتصدير
- شهادات المطابقة
- القيود النقدية (التحويلات النقدية)
- الإجراءات الصحية (اشتراط شهادات دولية معينة – طلب نماذج حكومية للدولة المستوردة من الجهة المصدرة – رفض الشهادات الصحية المرفقة)
- الشروط البيئية

3- شهادة المنشأ العربية:

- عدم الالتزام
- مدى تأثير عدم وجود قواعد منشأ عربية تفصيلية (بعض الدول العربية اشترطت نسبة 100% من بلد المنشأ)

4- أعباء مالية إضافية:

- ربط الترخيص بالتحويل المالي
- عدم الالتزام بنسبة 0.4% لرسوم الترانزيت (وكذلك الإلزام بالعملة الصعبة)
- عدم الالتزام بإلغاء رسوم التصديق القنصلي
- رسوم تحويل العملات المبالغ فيها
- التمييز الناتج عن الدعم النقدي المقدم لمنتجات وسلع منافسة

- التعامل مع حالات الإغراق: عدم المعرفة بحق مكافحة الإغراق (توجد فقط في العربية السعودية إدارة مختصة بمكافحة الإغراق)
- أعباء مالية أخرى

الموديل الاقتصادي

في سبيل دراسة العوامل المؤثرة على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تم بناء نموذج رياضي مزدوج صممه الخبير الدولي د.خوسيه ماريا غارسيا ألفارز كوكه لكل من الاستيراد والتصدير يغطي الفترة الزمنية من عام 1995 إلى 2005 و يتضمن المتغيرات المستقلة (تغير لوغاريتم الصادرات السورية) في حالة نموذج التصدير و(تغير لوغاريتم الواردات السورية) في حالة نموذج الاستيراد بالإضافة إلى المتغيرات غير المستقلة التالية :

1- المتغيرات الكلاسيكية : الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد مصدر ومستورد.

2- المتغيرات الحديثة: حصة الفرد من صادرات الغذاء الخام - حصة الفرد من صادرات الغذاء المعالج. إن حصة الفرد من صادرات الغذاء الخام والمعالج تكشف عن مدى تطور تجارة البلد المدروس وهامش القيمة المضافة المتاح من خلال عملية التصدير الزراعي ولذا تم إدراج هذين المتغيرين في الموديل.

3- المتغيرات الكيفية: تم إدراج متغير عشوائي لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بصفتهما أكبر تكتلين تجاريين على الساحة العالمية وكذلك متحول عشوائي لأعضاء غافتا بصفتها الاتفاقية التي يدرسها الموديل وأخيراً متحول لدول الجوار تكون قيمته 1 في حال كان البلدان جارين وتكون قيمته صفر في حال كان البلدان غير متجاورين وذلك للأخذ بعين الاعتبار موضوع التجاور وإدخاله في الموديل. وفيما يلي صيغة الموديل:

$$\Delta \ln \text{Export} = \text{Ln GDP} + \text{Ln GDP per capita} + \Delta \text{ Ln exported fresh food per capita} + \Delta \text{ Ln exported processed food per capita} + \text{Dummy GAFTA} + \text{Dummy USA} + \text{Dummy EU} + \text{Dummy neighboring}$$

$$\Delta \ln \text{Import} = \text{Ln GDP} + \text{Ln GDP per capita} + \Delta \text{ Ln imported fresh food per capita} + \Delta \text{ Ln imported processed food per capita} + \text{Dummy GAFTA} + \text{Dummy USA} + \text{Dummy EU} + \text{Dummy neighboring}$$

حيث:

$\Delta \ln \text{Export}$ هو تغير لوغاريتم الصادرات السورية للبلد الآخر

$\Delta \ln \text{Import}$ هو تغير لوغاريتم الواردات السورية من البلد الآخر

Ln GDP هو تغير الناتج الإجمالي المحلي للبلد الآخر

Ln GDP per capita هو تغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد الآخر

Δ Ln exported fresh food per capita هو تغير حصة الفرد من الصادرات الغذائية الخام في البلد الآخر

Δ Ln imported fresh food per capita هو تغير حصة الفرد من الواردات الغذائية الخام في البلد الآخر

Δ Ln exported processed food per capita هو تغير حصة الفرد من الصادرات الغذائية المصنعة في البلد الآخر

Δ Ln imported processed food per capita هو تغير حصة الفرد من الواردات الغذائية المصنعة في البلد الآخر

Dummy GAFTA متغير عشوائي يأخذ قيمة 1 عندما يكون البلد عضواً في غافتا و 0 عند خلاف ذلك

Dummy USA متغير عشوائي يأخذ قيمة 1 عندما يكون البلد هو الولايات المتحدة و 0 عند خلاف ذلك

Dummy EU متغير عشوائي يأخذ قيمة 1 عندما يكون الاتحاد الجمركي هو الاتحاد الأوروبي و 0 عند خلاف ذلك

Dummy neighboring متغير عشوائي يأخذ قيمة 1 عندما يكون البلد مجاوراً لسوريا و 0 عند خلاف ذلك.

للأسف لم تكن نتائج التحليل معنوية وهذا يرجع بشكل أساسي إلى عدم كفاية البيانات نتيجة عدم توفرها كاملة. فبالنسبة للكثير من الدول النامية لم تتوفر معلومات عن قيمة تجارتها مع سوريا أو عن حصة الفرد من الغذاء الخام أو المعالج وفي بعض الأحيان كانت البيانات تشير فقط إلى حصة الفرد من الصادرات الغذائية دون الإشارة إلى تفصيلها بين خام ومعالج مما كان يؤدي إلى حذف الملاحظة بأكملها كما أن بعض الدول لا تقدم بيانات حول ناتجها المحلي الإجمالي أو حصة الفرد من ذلك الناتج . ولدى مقاطعة البيانات للحصول على ملاحظات كاملة فقد كانت أي ملاحظة تنقصها أرقام يتم شطبها حتى وإن توفرت بقية أرقامها حرصاً على سلامة تطبيق الموديل. وقد كانت هناك محاولة لتلافي النقص عن طريق تجميع بعض الدول ضمن مجموعات إقليمية بحيث تختفي القيم الفارغة من سطر المجموعة ولكن هذا الإجراء قد خفف بدوره من معنوية النتيجة ولم يتمكن مع ذلك من إلغاء كافة الأرقام الناقصة من جدول البيانات الذي تم تطبيق الموديل عليه.

وبغض النظر عن عدم معنوية الموديل فإن النتائج أشارت مع ذلك إلى معنوية المتحول الخاص بغافتا حيث كانت + (وهي معنوية مقبولة) وهذا يعتبر منطقياً في تصميم لدراسة التجارة الزراعية ضمن اتفاقية غافتا

نتائج التحليل الاقتصادي لدراسة عبيدين وبيردي

نعرض بشكل موجز نتائج التحليل الاقتصادي لدراسة عبيدين وبيردي لتقييم أهمية غافتا اعتمد عبيدين على جملة متغيرات في موديله للتبادل التجاري الثنائي حيث أدخل المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي في البلد الأول وفي البلد الثاني - المسافة - اللغة - ومتغير عشوائي لكل من الاتفاقيات التالية (الاتحاد الأوروبي – نافتا – غافتا – ميركسور – اليوروميد) وكذلك متغير عشوائي لكل من القانونية - المحاذاة الحدودية – حرية التجارة – وتكاليف المعلومات .

بالنسبة للنتائج فقد لوحظ أن متغيرات النواتج الإجمالية الوطنية قد أعطت إشارات إيجابية (علاقة طردية) كما أن المتغيرات العائدة إلى عوائق التجارة الثنائية كانت جوهرية بشكل واضح وأعطت الإشارة المتوقعة السلبية (باستثناء عامل اللغة الذي لم يكن سلبياً). بشكل خاص فإن معامل تأثير الحدود كانت جوهرياً وسلبياً بشكل واضح كما أن معامل الثقة الاقتصادية (القانونية) هو أيضاً جوهري بشكل واضح . إن هذه التأثيرات تشير إلى أن التكاليف المغرقة (التأسيسية الاستثمارية قبل نشاط المشروع والتي لا يمكن استرجاعها أبداً وتتضمن - بالنسبة للتصدير - تكاليف تحليل السوق والأبحاث الاقتصادية الأولية) تلعب دوراً أساسياً قي قرار المنشأة أن تصدر إنتاجها. وأخيراً فإن عوائق التجارة المتعددة (وليس الإقليمية) معبراً عنها بمعامل حرية التجارة قد أظهر الإشارة المتوقعة.

بالنسبة لتأثيرات التكامل الإقليمي فمن غير المفاجئ أن يكون تأثير الاتحاد الأوروبي ونافتا وميركسور و التي تشكل أكبر الكتل التجارية في العالمي جوهرياً وإيجابياً على غافتا وهذا ما يرتبط مع نتائج دراسات أخرى أيضاً. وأما تأثير اتفاقية اليوروميد فهو أقل معنوية وهذا أيضاً يرتبط مع نتائج دراسات أخرى تتعلق بالمنطقة الأوروبية المتوسطية (بيردي 2005) وهذا نتيجة لاستثناء المنتجات الزراعية من اتفاقية اليوروميد كما أن السبب الآخر المحتمل هو انخفاض هامش التفضيلات للدول المتوسطية في السوق الأوروبية.

بالنسبة لمعامل غافتا فهو يبدو شديد المعنوية رغم أن معامل غافتا أصغر من معامل الاتحاد الأوروبي ولكنه أكبر من معامل نافتا وميركسور وهذا يوضح بشكل صريح كيف أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم العربي قد زاد التجارة الإقليمية البينية.

خلاصة النتائج : تؤكد النتائج على أهمية المحددات التقليدية للتجارة العالمية (الناتج المحلي ألإجمالي والمسافة) كما تؤكد أيضاً على أهمية المحددات الجديدة مثل تأثير الحدود والتكاليف المغرقة . أيضاً إن اتفاقية غافتا تقدم تأثيراً تجارياً كبيراً ويوضح ما يسمى بحساب خلق التجارة أن التجارة الإقليمية قد زادت بنسبة 20% منذ أن تم تطبيق اتفاقية غافتاز

بناء على النتائج هذه يجب أن يتم تعميق وتوسيع غافتا ، فالتكامل الأعمق سيقدم فرصة لتعزيز وتقوية المكاسب الحالية ، كذلك إن انضمام الدول العربية الست التي ما زالت خارج غافتا سيساعد على دفع العملية التنموية من خلال زيادة عدد الشركاء التجاريين.

استنتاجات

لاشك أن تحرير التجارة البينية العربية خطوة هامة لا بل ضرورية ولكن لا يزال من المبكر تقييم الانعكاس الحقيقي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على بنية التجارة السورية بشكل عام و الزراعية بشكل خاص (المستوردات والصادرات) بعد عام واحد من التطبيق الكامل . ولاشكّ أنّ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى ، بما تتيحه من تحرير للأسواق العربية بين بعضها البعض ستولّد فرصاً عديدة لمؤسّسات القطاع الخاص للتخصّص ،ولكن التحدّي الأساسي يبقى متمحوراً حول مدى القدرة على زيادة التجارة العربية البينية من جهة وإقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من جهة أخرى.

إن وجود بعض المشكلات الاقتصادية الأساسية التي ما زالت تواجهها بعض الدول العربية يؤثر سلباً على واقع ونمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها:

- ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى مما يؤدي لإشكال آخر من حيث السعر والجودة، على اعتبار أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهنا يساهم تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية بالحد من التجارة البينية العربية.
- اقتصار التبادل التجاري على عدد محدود جداً من الشركاء التجاريين.
- زيادة حجم التبادل بين الدول العربية بشكل متفاوت بين دولة وأخرى
- عدم الانتهاء من إلى إصدار قانون الإتحاد الجمركي الذي يشكّل خطوة أساسية على طريق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية ، نظراً للتأثيرات الهامة التي يحدثها توحيد التعريفات في سبيل تسهيل حرّية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتشجيع انسياب تدفّق الاستثمارات وإقامة المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.
- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات التي قد تنشأ في إطار المنطقة والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بقضايا شهادات المنشأ والإغراق.
- تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء مما أدى للتنافس بدل التكامل.

مقترحات

- إعطاء الأولوية لإنجاز قواعد منشأ عربية تفصيلية
- الإسراع بتحويل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي عربي
- حل مشاكل النقل و الترانزيت عن طريق توحيد تشريعاته و الاستفادة من النقل البحري والسكك الحديدية
- عدم المبالغة بالمواصفات والخصائص الفنية والتدقيق المبالغ فيه بحيث يكون عائق للتجارة
- التخلص من كافة أشكال القيود الإدارية وتسهيل العبور على المنافذ الحدودية.
- التخلص من كافة أشكال الرسوم ذات الأثر المماثل وعدم المبالغة في تقدير ضرائب ورسوم الخدمات.

ملحق 1 (ملخص غافتا)[13]

سريان الاتفاقية : أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 1997/2/19 البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشي أحكام هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية.

بدء حيز التنفيذ: دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1998/1/1

السلع المحررة :

1- تم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية (10%) سنويا وذلك ابتداء من 1998/1/1. تم رفع نسبة التخفيض إلى 20% خلال عام 2004 و 2005 ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% بداية عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض 100.%

2- تم تحديد مواسم الإنتاج الزراعي (الروزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات على أن تحدد الدول السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية، ومع بداية عام 2005 تم إلغاء الروزنامة الزراعية و تحرير كافة السلع الزراعية وإعفاءها من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

3- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها وتداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الصحي وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك آية تعديلات تطرأ عليه.

4- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على منتجات المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة حيث لم تحدد الإجراءات الخاصة بمعاملة المنتجات داخل المناطق الحرة.

الموقف التنفيذي الحالي

1. بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن 17 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن.

وهناك دول أعضاء في المنطقة تعامل معاملة الدول الأقل نمواً وهذه الدول هي اليمن، السودان، وفلسطين وتتمثل هذه المعاملة في آلاتي:

[13] نقلاً عن موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية.

2. تعفي صادرات هذه الدول من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها أسواق الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3. تقوم اليمن بتخفيض نسبة 16% من الرسوم الجمركية علي وارداتها من الدول الأعضاء سنويا وذلك بدءا من عام 2005 وسوف يطبق الإعفاء الكامل بحلول عام 2010.

4. تقوم السودان بتخفيض نسبة 20% من الرسوم الجمركية علي وارداتها من الدول الأعضاء سنويا وذلك بدءا من عام 2006 وسوف يطبق الإعفاء الكامل بحلول عام 2010.

5. أما فلسطين فهي معفاة من تطبيق أي تخفيضات (على الرسوم الجمركية) علي وارداتها من الدول الأعضاء.

الاستثناءات:

- انتهت الاستثناءات الممنوحة للدول الأعضاء في 2002/9/16، وقد قامت مصر برفع الاستثناءات الممنوحة لها بشرط تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية على السلع (سيارات – منتجات معدنية – ملابس ومنسوجات).

قواعد المنشأ

1 - يتم التعامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال قواعد المنشأ الحالية والتى تقضي بأن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40.%

2- يتم تطوير قواعد منشأ عربية تفصيلية حالياً مشتقة من قواعد المنشأ الأوربية وذلك بهدف حماية إنتاج الدول الأعضاء من منافسة منتجات الدول غير الأعضاء ولمنح معاملة جمركية تفضيلية للسلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ.

3- جميع إشكال العوائق غير الجمركية (القيود الفصلية ، تراخيص الاستيراد ، المعايير الفنية) تمت إزالتها.

4- أسست الدول الأعضاء إجراءات لفض النزاعات فيما بينها

5- إلغاء الشهادات والتوثيقات المطلوبة لشهادة المنشأ.

6- *تحرير تجارة الخدمات*: هناك جهود مبذولة من الدول العربية لتحرير تجارة الخدمات ولهذا الغرض عقدت عدة اجتماعات بين أعضاء الدول المشاركين، جاري حاليا استكمال ملاحظات الدول العربية على هذا المشروع ، والتعليق على جداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية والمتوافقة مع جداول التزاماتها فى إطار منظمة التجارة العالمية هي الحد الأدنى، أما بالنسبة للدول غير الأعضاء بالمنظمة فقد تم الاتفاق أن تكون جداول التزاماتها هي العروض المبدئية المقدمة لهذا الشأن.

7- معاملة المنتجات التي تقام داخل المناطق الحرة: لا تخضع السلع و المنتجات التي يتم إنتاجها داخل المناطق الحرة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة،

ملحق 2

نتائج المعاملات في التحليل الاقتصادي

Model 9: OLS estimates using the 49 observations 1-49

Dependent variable: lnexport

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	p-value	
const	2.59964	0.648159	4.0108	0.00025	***
lnGDP	-2.74169	2.65921	-1.0310	0.30858	
Dummy_EU	-1.01689	0.70658	-1.4392	0.15770	
Dummy_neighbori	-0.605246	1.27174	-0.4759	0.63666	
Dummy_GAFTA	0.169743	0.833363	0.2037	0.83961	
lnprocessed	0.0659741	0.27453	0.2403	0.81128	
lnGDPpercap	2.47491	2.61536	0.9463	0.34954	
lnfresh	-0.014194	0.370585	-0.0383	0.96963	

Model 1: OLS estimates using the 58 observations 1-58

Dependent variable: lnimport

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	p-value	
const	2.28443	0.513019	4.4529	0.00005	***
lnGDP	-3.48625	2.0602	-1.6922	0.09696	*
lnGDPpercap	3.40761	2.08018	1.6381	0.10780	
lnfresh	-0.182126	0.424138	-0.4294	0.66951	
lnprocessed	0.110363	0.25983	0.4248	0.67288	
Dummy_GAFTA	1.88709	0.61474	3.0697	0.00349	***
Dummy_USA	0.155448	1.62811	0.0955	0.92432	
Dummy_EU	-0.253546	0.561566	-0.4515	0.65362	
Dummy_neighbori	0.109023	1.09235	0.0998	0.92091	

ملاحق أخرى

الجدول أ- صادرات غافتا في العام 2005 حسب الدول وبملايين الدولارات

الصادرات	الأغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	الفلزات الخام باستثناء النفط	النفط	الزيوت والدهون	المواد الكيميائية	المنتجات المصنعة	الآلات ووسائط النقل	سلع مصنعة مختلفة	سلع غير مصنفة
الجزائر	10.5	0.6	10.1	787	7	27.1	62.6	21.1	2	0
البحرين	21.3	8.3	80.6	0.5	0.4	35.7	473	123	32.8	4.3
جزر القمر	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
جيبوتي	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
مصر	288	O.9	46.7	376	20.8	137.2	489	86.4	62.4	3.9
العراق	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
الأردن	412	75.5	28.7	7.2	94.4	517.9	239	303.8	136	2.1
الكويت	39.5	8.3	6.o	10.3	2.4	187.6	101	103	40.8	16.4
لبنان	135	19	18.4	1.1	6.3	72.7	273	217	182	1.4
ليبيا	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
موريتانيا	0	0	7.7	0	0	0	0	0	0	0.7
المغرب	129	2.8	24	15.7	1	79. 0	94.1	14.7	14.5	0
عمان	267	16.7	47	111	73.2	105.3	295	202	86.2	928.1
قطر	23.8	0.8	16.9	33.3	0.5	250.5	81.3	209	29	1085
السعودية	704	56.8	94.9	5127	40.2	1503	1492	891	260	2.4
الصومال	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
السودان	127	0.I	106	83.8	0.1	1.3	0.O	0,0	0.2	13.5
سوريا	627	55,2	46.5	376	8.4	67.4	213	43.1	114	60.9
تونس	179,7	9.6	7.6	14.5	55.5	205,1	278	121	63	0
الامارات	234	424	50.5	60.9	9.6	188.4	885	1082	462	42.8
اليمن	153	23.6	7.8	210	0.9	63.3	10.6	71.6	6.7	0
المجموع	3171.1	646	593.4	7214.3	320.7	3157.4	4986.6	3488.7	1491.6	2161.5

المصدر: دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة

الجدول ب- واردات غافتا الداخلية في العام 2005 حسب الدول وبملايين الدولارات

الواردات	الأغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	الفلزات الخام باستثناء النفط	النفط	الزيوت والدهون	المواد الكيميائية	المنتجات المصنعة	الآلات ووسائط النقل	سلع مصنعة مختلفة	سلع غير مصنفة
الجزائر	63	0.4	14	20.2	3.7	164.3	221.9	98.2	81.3	4.1
البحرين	148.2	9.3	21.3	1708.3	8.9	98.2	225.2	167.7	69.4	30.3
جزر القمر	1.3	0	0	0	0	0.1	0.3	1	0.2	0.4
جيبوتي	15.21	1	2.3	257	0.5	11.5	26.2	21.2	12.7	2.8
مصر	130.2	6	78.8	1153.9	0.5	186.7	171.7	110.2	39.1	39.5
العراق	299.8	158.3	13.3	357.4	104.3	189.2	312.8	372.8	111.2	34.1
الأردن	240.9	25.7	27.2	700.8	4.1	251	226.1	153.3	54.8	41.4
الكويت	296.1	44.1	24.3	153.5	9.2	197.9	472.6	280.6	124.6	11.7
لبنان	139.6	1.1	50.9	448.4	9.2	102.1	143.8	47.7	24.1	9.6
ليبيا	181.2	13.8	9.6	3.7	56.7	110.1	279.8	185.7	125.2	34.4
موريتانيا	8.8	2.8	0.5	17	0.9	5.2	23.1	8.2	6.2	0.5
المغرب	32	3.2	11.5	698.2	1.5	173.9	124.1	23	14.8	3.1
عمان	103.6	370	10.7	7.7	8.4	150	33.1	154.3	61.1	8.1
قطر	161.8	13.5	44.1	6.8	8.6	98.7	266.7	202.3	65.1	22.0
السعودية	720.1	17.7	101.3	16.4	34.3	375.2	715.3	502.2	220	217.2
الصومال	50.3	7.2	3.8	1.8	5.4	14.7	32.7	22.1	20.9	0.3
السودان	47.5	0.2	13.2	23.1	3.6	107.1	139.7	159.2	66	22.2
سوريا	175	4.5	24.8	88.9	8.3	160.8	241.3	166.5	21.3	30.7
تونس	23.7	0.8	28.1	134.3	0.1	53.5	63.9	16.4	11.4	4.7
الإمارات	414.6	18.4	112.3	1235.4	51	913.7	808.1	710.4	306.9	1621.5
اليمن	98.4	7.8	7.6	181.6	2.5	77.1	159.3	104.1	55.3	22.9
المجموع	3349.3	703.5	599.6	7214.2	320.6	3441	4985	3486.9	1490.6	2161.7

المصدر: دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة.

الجدول ج - تجارة غافتا الداخلية في العام 2005، مليون دولار.

استيراد/تصدير	المغرب	تونس	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	عمان	قطر	السعودية	سوريا	الإمارات	اليمن	غافتا (15)
المغرب		46.02	0.77	22.76	0.32	15.7	6.22	18.16	19.24	3.66	1.99	48.54	42.6	28.84	9.32	300.13
تونس	109.4		10.85	48.03	6.07	10.46	1.14	4.64	472.7	0.19	1.55	50.9	8.28	15.83	1.05	741.08
البحرين	12.66	5.25		11.34	2.46	10.88	49.05	1.9	17.95	29.23	77.52	441.9	9.14	100.1	0.76	770.13
مصر	43.83	19.62	3.19		53.97	159.9	25.67	303	71.82	5.78	8.91	233	199.7	126.6	40.46	1295.45
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الأردن	5.28	9.95	20.62	44.61	733.1		72.52	65.31	25.82	27.62	34.55	240.4	202.5	171	33.28	1686.57
الكويت	6.35	4.55	25.54	42.54	6.46	26.09		19.43	0.26	22.36	22.62	163.9	30.46	129.6	7.8	507.96
لبنان	5.5	3.39	14.55	39.53	255.5	62.82	67.33		0.04	1.48	6.49	30.24	145.1	135.2	5.9	773.07
ليبيا	23.64	303.6	0	97.61	0	4.69	0.02	4.89		0	0.1	0.03	8.78	5.44	0	448.8
عمان	0.85	7.23	20.49	17.78	40.01	63.21	40.64	4.75	30.86		70.16	258.7	37.52	1395	74.59	2061.79
قطر	15.69	5.9	68.73	44.79	2.64	54.42	37.52	11.63	8.41	18.97		225.9	25.28	1176	7.8	1703.68
السعودية	639.6	38.18	2161	913.8	20.93	1074	794.1	265.1	17.29	275.1	368.9		148	2605	281.4	9602.4
سوريا	8.84	7.5	3.77	111	517.7	152.4	56.44	199.3	36.74	2.5	24.29	356.6		48.7	22.37	1548.15
الامارات	14.53	18.1	156.2	99.71	294.2	85	303.9	63.36	248.1	802.7	244.9	469.6	33.98		222.2	3056.48
اليمن	0.06	1.22	0.53	22.37	21.16	1.63	117.1	0.74	0.51	10.25	3.08	128.3	5.11	183.5		495.56
غافتا (20)	886.23	424.49	2485.47	1493.11	1954.2	1705.5	1565.43	944.05	930.5	1196.18	863.07	2599.47	853.85	6091.97	697.61	24691.12
الجزائر	222.7	163.7	0	447.5	2.99	3.77	40.98	0.15	15.93	0.02	0.02	1.67	23.14	0.95	0.26	923.81
جزر القمر	0.01	0.01	0	0	0	0	0	0	0	0.02	0	0	0	0.01	0	0.05
جيبوتي	0.01	0.04	0.03	0	0	0	0	0	0.01	0	0.01	0.96	0	0.03	2.85	3.95
موريتانيا	0.04	0.05	0	0.26	0	0	0	0.11	0.5	0	0	0.01	0.13	0.05	0.05	1.19
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	0.06	5.99	0.27	49.68	0.05	4.64	2.06	17.91	1.34	0.08	0.73	151.3	11.38	76.41	9.28	331.17
الدول الست الأخرى	445.64	339.58	0.6	994.88	6.08	16.82	86.09	36.37	35.56	0.24	1.52	307.88	69.3	154.89	24.88	2520.37
غافتا (22)	1331.87	764.07	2486.07	2487.99	1960.28	1722.32	1651.52	980.42	966.06	1196.42	864.59	2907.35	923.15	6246.86	722.49	27211.49

المصدر دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة.

الجدول د - غافتا (15) مع الدول الست الأخرى في العام 2005، مليون دولار.

تصدير/استيراد	الجزائر	جزر القمر	جيبوتي	موريتانيا	الصومال	السودان	الدول الست الأخرى	إجمالي غافتا
المغرب	50.33	1.35	0.11	21.65	0.05	0.64	74.14	374.27
تونس	182.9	0.58	0.55	7.12	0	1.36	192.5	933.6
البحرين	9.23	0	0.13	0.06	0.01	0.81	10.24	780.38
مصر	96.17	0.16	8.82	6.76	0.45	103.6	216	1511.4
العراق	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
الأردن	84.8	0.02	0.21	0.27	0.38	43.61	129.3	1815.9
الكويت	2.34	0	0.13	0.24	0.11	10.26	13.08	521.04
لبنان	17.34	0	0.29	13.12	112.8	8.52	152.1	925.13
ليبيا	2.21	0	0	0.47	0	1.59	4.27	453.07
عمان	2.39	0.41	7.09	0.34	28.77	29.7	68.69	2130.5
قطر	5.27	0	0.01	0.08	0.01	20.86	26.23	1729.9
السعودية	36.09	0.06	281.2	18.74	7.76	223.7	567.6	10170
سوريا	43.25	0	0.32	1.47	0.04	19.09	64.17	1612.3
الامارات	131.2	0.81	41.41	10.14	92.44	106	382	3438.5
اليمن	0.3	1	9.44	0.01	29.14	13.72	52.63	548.18
غافتا (15)	663.83	3.41	349.72	80.47	272	583.46	1953	26944
الجزائر	0	0	0	4.31	0	0.01	4.32	928.13
جزر القمر	0		0	0	0	0	0	0.05
جيبوتي	0	0.02		0	0.71	0.01	0.74	4.69
موريتانيا	7.7	0	0	0	0	0	7.7	8.89
الصومال	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
السودان	0.9	0	0.02	0	0.49		1.41	332.58
الدول الست	8.6	0.02	0.02	4.31	1.2	0.02	14.17	1274.3
غافتا (22)	672.43	3.43	349.74	84.79	273.2	583.48	1967	28218

المصدر دراسة عبيدين وبيردي نقلاً عن إحصائيات الأمم المتحدة.